

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 11 نوفمبر 2018

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يشير إلى أبطأ نمو إجمالي منذ شهر مارس 2016

دبي، 11 نوفمبر، 2018:

في حين أشارت البيانات الأخيرة إلى تحسن أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي، فقد تراجع معدل النمو إلى أدنى مستوى في 31 شهراً. وساهم تباطؤ تحسن النشاط والأعمال الجديدة وانكماش معدلات التوظيف في هذا التباطؤ. وعلى عكس التوجه العام، شهد قطاع الإنشاءات توسعاً أقوى في الدراسة الأخيرة.

سجل مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - تراجعاً من 54.4 نقطة في شهر سبتمبر إلى 52.5 نقطة في شهر أكتوبر، مسجلاً أدنى قراءة له منذ شهر مارس 2016. ورغم ذلك، فقد ظل أعلى من المتوسط المحايد (50.0 نقطة) في شهر أكتوبر، مشيراً إلى امتداد مرحلة التوسع الحالية إلى 32 شهراً.

كان قطاع السفر والسياحة هو الأضعف أداءً في شهر أكتوبر مسجلاً 49.6 نقطة، يليه قطاع الجملة والتجزئة (53.7 نقطة) ثم الإنشاءات (55.5 نقطة).

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"هبط مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى 52.5 نقطة في شهر أكتوبر منخفضاً بذلك عن 54.4 نقطة سجلها في شهر سبتمبر ومسجلاً أدنى قراءة له منذ شهر مارس 2016. ورغم أنه ظل في التوسع التوسع، فقد أشارت المؤشر الرئيسي إلى أبطأ معدل نمو له في القطاع الخاص في أكثر من عامين ونصف. وأثر قطاع السفر والسياحة على المؤشر الإجمالي، حيث انكمش بشكل هامشي الشهر الماضي.

"شهد كل من الإنتاج والطلبات الجديدة على مستوى القطاع الخاص بدبي زيادة في شهر أكتوبر، ولكن بمعدلات أبطأ بشكل ملحوظ. وكان نمو الإنتاج هو الأضعف منذ بداية العام، في حين كان نمو الطلبات الجديدة هو الأبطأ منذ شهر إبريل 2016.

"ظل مؤشر التوظيف في نطاق الانكماش للشهر الثاني على التوالي، حيث كان عدد الشركات التي أشارت إلى انخفاض حجم العاملين لديها أكثر من تلك التي أشارت إلى زيادته. ورغم ذلك، فقد أشارت الغالبية العظمى من الشركات المشمولة بالدراسة إلى عدم تغير أعداد الموظفين في شهر أكتوبر.

"ازدادت حدة الضغوط على هوامش الأرباح الشهر الماضي، حيث ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى معدل أسرع بقليل من شهر سبتمبر، في حين تراجعت أسعار (مبيعات) المنتجات في المتوسط. كما انخفض حجم المخزون الشهر الماضي، وذلك للمرة الأولى منذ شهر فبراير 2016.

"بالرغم من تراجع بيانات الدراسة، فإن شركات دبي كانت أكثر تفاؤلاً من أي وقت منذ 2012 على الأقل، حيث توقع قرابة 77% من الشركات المشاركة أن يزداد الإنتاج خلال العام المقبل."

النتائج الأساسية

- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يهبط من 54.4 نقطة في شهر سبتمبر إلى 52.5 نقطة في شهر أكتوبر
- انكماش مستويات التوظيف مرة أخرى
- ارتفاع مستوى الثقة التجارية إلى مستوى قياسي مرتفع رغم من تراجع نمو الطلبات الجديدة

النشاط التجاري والتوظيف

ازداد حجم الإنتاج بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط بأبطأ معدل منذ شهر ديسمبر 2017. وكان التوسع أقل من المتوسط التاريخي. وشهد قطاع السفر والسياحة أضعف تحسن خلال فترة الدراسة الأخيرة.

وأشارت بيانات شهر أكتوبر إلى تراجع بسيط في التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي. وجاء معدل الانكماش مطابقاً للوتيرة القياسية المسجلة في الدراسة السابقة. وذكرت بعض الشركات أن تخفيض التكاليف كان أحد أسباب فقدان الوظائف.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

أشارت الشركات إلى وجود زيادة أخرى في الأعمال الجديدة الواردة في شهر أكتوبر، لتمتد بذلك مرحلة النمو الحالية إلى 32 شهرًا. ومع ذلك، فقد كان التوسع الأخير هو الأضعف في عامين ونصف. وفي حين كانت الزيادة قوية في مجملها، فقد سجلت أقل بكثير من المتوسط التاريخي في ظل تقارير تفيد بتباطؤ نمو الطلب من العملاء في القطاع الخاص غير المنتج للنفط.

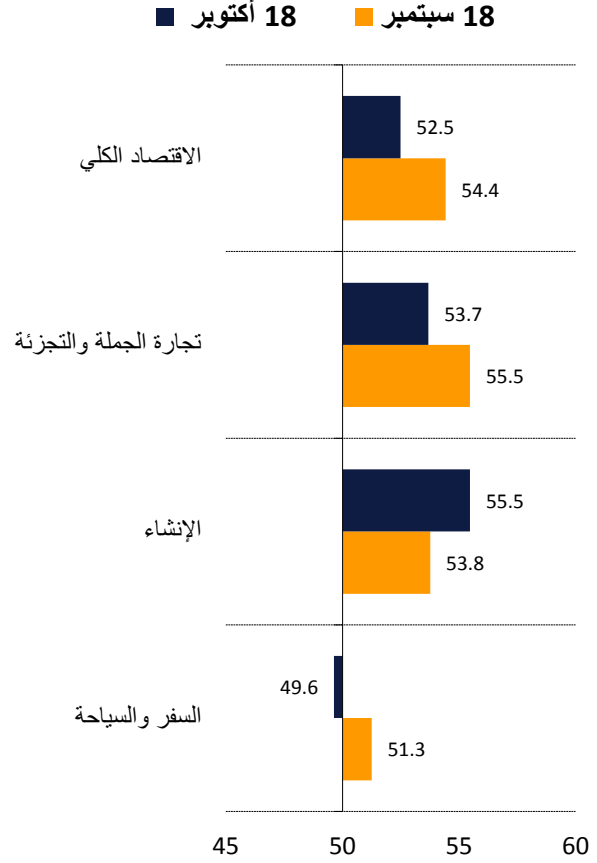
وبالرغم من تباطؤ الإنتاج والأعمال الجديدة، ارتفعت توقعات النمو المستقبلية إلى مستوى قياسي مرتفع منذ بدء هذا المؤشر في 2012. وأعربت الشركات عن تفاؤلها بشأن جذب المشروعات الجديدة والتطويرات المرتبطة بمعرض إكسبو 2020.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ازداد متوسط التكاليف بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي للشهر السابع على التوالي في شهر أكتوبر. علاوة على ذلك، فقد تسارع معدل التضخم إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر.

وهبطت أسعار المنتجات مرة أخرى في الدراسة الأخيرة. وربطت بعض الشركات بين تراجع أسعار المبيعات والنشاط الترويجي. ومع ذلك فقد كان معدل التراجع متواضعًا في مجمله.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُبيِّن مُعدَّل موسميًّا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 12 ديسمبر 2018 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971-4-4507600
البريد الإلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض تقرير المؤشر الاقتصادي لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي ايه اي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود"

#TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2018. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.